التجربة الدولية في تنمية المشاريع الصغيرة والواقع العراقي

د. ستار جبار خليل

اشارت الهيئة الستراتيجية العراقية لاعادة الاعمار في ستراتيجية التنمية الوطنية الى اهمية تشجيع انشاء المشاريع الصناعية الصغيرة و المتوسطة وايجاد اليات تمويلية ملائمة لها من ضمن ما أشارت اليه من الاجراءات المطلوبة لتطوير القطاع الصناعي في العراق، بعد ان شهد هذا القطاع فترة تراجع طويلة وتقادم تكنولوجي بدأت منذ بداية سلسلة الحروب والحصار أدت الى بقاء القطاع المذكور صغيرا وضعيفا لا يساهم في الناتج المحلي الاجمالي باكثر من (١٠٪) ولا يشغل اكثر من (٤٪) من حجم القوى العاملة.

ويأتي الاهتمام بهذا النوع من المشاريع بغية الحد من الاعتماد المتزايد على صادرات القطاع النفطي والبحث عن منافذ ومشاريع ايرادية اخرى لدعم الاقتصاد الوطني وتنويع انتاجه التصديري في محاولة لضمان موقع للانتاج العراقي في الاقتصاد العالمي.

مما لاشك فيه، ان هناك الكثير من التجارب الدولية القيمة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي يعد بعضها نماذج ناجحة في عدد من الدول التي دعمت هذا التوجه من خلال التمويل والتنظيم واستحداث المراكز البحثية التي تتولى مهمات التدريب والتوجيه وتقديم الاستشارات الفنية وتوفير المعلومات المتعلقة بالسوق وعمليات الانتاج وغيرها، مثل تجارب الدانمارك واليابان وايطاليا والهند والتي يمكن الاستفادة من بعض تفاصيلها لتشجيع مثل هذه المشاريع في العراق وتنميتها سواء اكان ذلك من خلال المشاريع القائمة او انشاء مشاريع اخرى جديدة، ولاسيما ان هذه التجارب قد سبقت اقامتها دراسات علمية قيمة كما في التجربة الدانماركية، او كما في لبنان على سبيل المثال، حيث اجريت دراسة تشخيصية لصناعة الملابس بالتعاون مع وحدة الشراكة الاوربية المتوسطية ومنظمة التجارة العالمية ونقابة اصحاب مصانع المنسوجات في لبنان.

ومن اجل التعرف على طبيعة هذه التجارب، فقد اخترنا عرض التجربتين الايطالية والهندية بما يسمح به المجال على النحو الآتي:

التجربة الايطالية:

يتميز الاقتصاد الايطالي بتركز شديد للشركات الصغيرة، اذ ان ما يقارب (٩٠٪) من هذه الشركات تستخدم الواحدة منها اقل من (٢٠) عاملا، وتنتج سلعا عالية الجودة توجه الى السوق الدولية، تشمل الازياء والاثاث وتزيين البيوت، كما تصدر كميات كبيرة من منتجات الصناعة الزراعية والمنتجات الغذائية، فضلا عن بعض السلع الانتاجية، وهي تهيمن على قطاع التصدير، حيث تنتج نحو (٨٠٪) من المنتجات التي تصدر الى الخارج، الا انها كثيرا ما تعجز عن انتاج كميات كبيرة من السلع او عن القيام بالاستثمارات اللازمة للنفاذ الى اسواق جديدة، وقد بلغت درجة عالية من القدرة التنافسية بفضل تنظيمها في شكل تكتلات.

وتشير بعض الدراسات الى ان معظم هذه التكتلات يقع في المنطقة التي تسمى (ايطاليا الثالثة) اي (شمال شرق ايطاليا ووسطها) حيث وصل عددها الى اكثر من (١٩٩) تكتلا تمثل (٤٢,٥٪) من مجموع العمالة الصناعية.

لقد تجلى النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة في ارتفاع معدلات التشغيل وازدياد الاستهلاك، وتراجع اتجاهات الهجرة، وحققت تكتلات الشركات الايطالية نجاحا في انتاج السلع التقليدية مثل الاحذية وحقائب اليد الجلدية والملابس والاثاث والقرميد والاغذية الجاهزة وغيرها.

وتتميز تكتلات الشركات الصغيرة الايطالية بالخصائص الآتية:

١. التخصص المرن: اذ جرت العادة ان تكون السلع المنتجة متنوعة ومهيأة حسب طلب الزبائن وتبعا لطراز رفيع، وتلخص عبارة (التخصص المرن) خاصيتين مهمتين هما: ان عملية الانتاج في التكتل تنطوي على تقسيم للعمل تتخصص فيه كل شركة بجزء معين من عملية الانتاج، وامكانية استفادة الشركات المشمولة بالتكتل من القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات والمواد الاولية والمعدات وذلك يجعل تبادل مدخلات الانتاج مهمة سريعة ومرنة من خلال تضافر جهود وخبرات عدة مقاولين وفقا للمنتجات المطلوبة.

٢. المعرفة والابتكار: ان الابتكار الذي يحصل عادة داخل المؤسسة او الشركة المنفردة، من الممكن ان يصبح عملية جماعية داخل التكتل.

٣. المنافسة والتعاون: اي ان العلاقات القائمة بيد شركات التكتل هي علاقات ترابط بدون تبعية، بمعنى اخر، ان البيئة التنافسية هي مزيج من المنافسة والتعاون.

٤. التنوع والديناميكية اللذان يحصلان من خلال ارتباط العديد من التكتلات بعلاقات مع شركات اكبر حجما، كما ان العلاقات داخل هذه التكتلات متنوعة للغاية وتتراوح بين علاقات المساواة والتعددية والعلاقات الراسية، أي هيمنة عدد قليل من الشركات الكبرى.

التجربة الهندية:

يعتبر تشجيع وتنمية المشاريع الصناعية الصغيرة حجر الزاوية في السياسة الصناعية الهندية، ويعود ذلك الى رغبة الحكومة في مواجهة البطالة والفقر اللذين يعانيهما المجتمع الهندي، حيث هيأت هذه المشاريع فرصا كبيرة للعمل وصلت الى تشغيل (٣١,٥) مليون شخص وهو ما يشكل (٨٠٪) من اجمالي القوى العاملة في القطاع الصناعي، كما ساهمت بانتاج (٥٠٪) من الانتاج الصناعي و (٣٣٪) من اجمالي الصادرات الهندية.

لقد حصل هذا التطور بسبب مجموعة من السياسات والاجراءات التي استهدفت تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة التي منها:

١. انشاء الجهاز القومي للصناعات الصغيرة ليتولى مهمة اعداد وتنفيذ الاهداف الداعية الى تقليل الفوارق بين الولايات والاقاليم الاقتصادية الهندية، والى ايجاد فرص عمل لحل مشكلة البطالة في التجمعات السكانية.

٢. وضع نظام للاعفاءات الضريبية على نشاطات الصناعات الصغيرة من اجل تشجيع هذه المشاريع على تشغيل العاطلين عن العمل.

٣. تبني نظام تمويلي لتشجيع تنمية هذه المشاريع من خلال دعم البنوك التجارية والبنوك الاخرى باسعار فائدة خاصة.

٤. الاستفادة من تجارب بعض البلدان المتقدمة مثل انكلترا واليابان في مجال خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة.

٥. اقامة مجمعات صناعية تحتوي على تشكيلة كبيرة من المنتجات التي يمكن تصنيعها من خلال شبكة متكاملة من المشروعات الصغيرة، ولا سيما في الأقاليم المكتظة بالسكان لتوفير فرص عمل لها ولتوافر عنصر العمل الرخيص نسبيا.

ان ماذكرناه من اجراءات ومؤشرات اقتصادية حول المشاريع الصغيرة، يدل على ان هذه التجارب هي تجارب حية وواقعية، يمكن ان يستفاد منها في تطوير المشاريع الصغيرة وتنميتها في العراق من اجل دعم اقتصاده الوطني، ونحسب ان هناك العديد من الصناعات التي يمكن ان تتميز فيها هذه المشاريع، مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية والبلاستيكية وغيرها بما يعزز من تنويع الصادرات العراقية ويدعم ميزانه التجاري.

هل نحلم بحكومة الكترونية؟

حسام الساموك

يكاد المواطن العراقي يكون أكثر اقرانه في دول العالم احتياجاً لاستصدار الوثائق وتجديدها ومتابعة احتياجاته ومراجعاته المتكررة لدوائر الدولة والاجهزة المتفرعة عنها من المدرسة حتى مركز الشرطة فالمركز الصحي وصولاً إلى مختار المحلة.

وانسجاماً مع الواقع اليومي المرير الذي تتسم به حياته، والمعاناة القاتلة تجابهه من خلال ازمات النقل ثقيلة الظل، والهواجس الأمنية التي باتت كابوساً يلاحقه انى يتجه، تطالعنا إنجازات التكنولوجيا العالية حيث تلغى كل اشكال المراجعات الروتينية حين اضحى نهج الحكومة الالكترونية البديل الامثل واستطاعة أي كان اقتطاع حيز من وقته لتجديد وثيقة سفر او استصدار بيان أو تأييد أو حتى دفع قوائم الماء والكهرباء والهاتف.

لقد ألغى العالم المتمدن كل هذه المشاغل وعدها من ذكريات الماضي حين توزعت مراكز الحكومة الالكترونية في كل الاحياء والمحال بل غالبية البيوت باقتنائها جهاز انترنيت ينظم عبر البريد الالكتروني كل ألوان المتابعات والمذاكرات وتلبية الاحتياجات المختلفة بما فيها عمليات التسوق البسيطة.

ولم يتوقف هذا النهج المتحضر على التعاملات اليومية والتفصيلية، بل سارعت دول نامية شتى لتضييف هذا المنجز وتبني خدماته التي تلعب دوراً ربما خطراً في اختصار الزمن واستثماره لصالح راحة الإنسان، ان لم نقل لصالح تفرغه لانجازاته الفكرية أو العملية، ولا نود ان نستطرد بمردود مثل هذا النهج نفسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ولا نعد مثل هذا الأمر أمنية يتداولها المترفون أو الطوباويون إذا ما استذكرنا حقيقة اعتماد دول مجاورة ولا تختلف كثيراً عن واقعنا وتقاليدنا مثل مصر والأردن ودول الخليج. بل ان اخباراً متواترة تؤكد رغبة قطاعات عراقية معنية بالخوض في هذا الميدان الذي لا بد ان يعبر عن تطلع أي منا نحو الرقي والتقدم واستثمار التطورات التقنية.

فقد أعلمنا السيد وزير التنمية القومية المصري، والمعنى بقيادة تلك التحولات الطموحة في مصر، وعلى هامش مشاركتي في ورشة للصحافة الاقتصادية العربية احتضنتها جريدة الاهرام، خلال شهر كانون الثاني الماضي، ان وزير العلوم والتكنولوجيا العراقي سبق ان رتب معه لقاء لبحث مد هذه التجربة الجريئة إلى العراق، لكن اقتراب موعد الانتخابات . في حينه . حمل الوزير العراقي على تأجيل هذا اللقاء. وإذا كان مثل هذا المشروع الرائع لم يعلن عنه في العراق، رغم توفر العزم على استقدامه، فاننا نحث المؤسسات العراقية المعنية، على استثمار انطلاقة الحكومة الجديدة لتؤكد اهليتها في النهوض بعراق جديد نسعى إليه جميعاً وان تنحو هذا المنحى الخلاق، في ظرف اضحت احتياجات المواطن لمتابعة المؤسسات الرسمية عبئاً بالغ الصعوبة بفعل حالات الزحام والهواجس الأمنية، فضلاً عن حالات الفساد التي لا يختلف فيها اثنان.

وإذا ما توقفنا قليلاً عند معطيات مثل هذا النهج الحضاري الرائد، الذي لا يحتاج عملياً مجهودات مضنية في اعتماده، ان لم يكن يختصر مساحة واسعة من انشغالات المواطنين وتكاليف ادائها فاننا نعد مثل هذا المشروع فتحاً خلاقاً يمكن ان يشكل رافداً اقتصادياً اكيداً لدى حسابات مجمل نتائج هذا الميدان المتشعب.

عند هذه الخطوة نجد انفسنا نتطلع بحماسة إلى حكومة الكترونية لا تتهددها لعبة المحاصصة القاتلة من قريب أو بعيد، بل لا تتقبل آلياتها امراض الفساد المتفشية في غالبية تعاملاتها مع الأجهزة الحكومية التقليدية.

البنك المركزي العراقي في البصرة يعقد ندوة عن تطوير العاملين في المصارف

تدارس العاملون في البنك المركزي والمصارف الرسمية والاهلية والاستثمارية، مستقبل العمل المصرفي وسبل تطويره بما يرتقي الى تحديث آلية الانظمة المصرفية.. وقال الخبير المصرفي ومدير عام البنك المركزي العراقي في البصرة زهير علي اكبر.. ان البنك المركزي نظم ندوة مصرفية شارك فيها العاملون في المصارف الرسمية والاهلية والاستثمارية في خطوة هادفة وجادة لتفعيل عمل المصارف من خلال استخدام التقنيات المصرفية الحديثة لتقديم خدماتها الى المواطنين. واضاف قائلا: طرح المشاركون في الندوة والذين عادوا مؤخرا من دورة مصرفية اقيمت في دبي تصوراتهم المستقبلية وما تلقوه في الدورة وكيفية تطبيق وادخال النظام المصرفي الحديث في عمل المصارف البصرية وآليات تطوير الصناعة المصرفية مؤكدا ان البنوك والمصارف العراقية التي لها تأريخ عريق في العمل المصرفي تتمتع في الخارج ودول الخليج بسمعة عالية وطيبة وقد لمسنا خلال زيارتنا لها ومشاركتنا في الدورة ان هناك رغبة بافتتاح فروع لمصارفها في العراق لتستفيد من النهضة الاقتصادية المنتظرة في شتى البرامج التنموية والعمرانية فضلا عن التعاملات المالية الواسعة واشار الى ان المشاركين في الندوة التي نظمها البنك قدموا اوراق عمل تركزت على الاساليب والاعمال المصرفية العالمية الحديثة وامكانية الاستفادة منها في عمل المصارف العراقية توافقا مع عمليات التحول التي يشهدها العراق الجديد.. كما تحدث في الندوة عدد من العاملين في المصارف البصرية الاهلية والاستثمارية عن تاريخ عمل مصرف الرافدين وتاسيسه عام ١٩٤١ ونمو المصارف العراقية بما يوسع خدماتها لعموم المواطنين.

آفاق الصناعة في عدد جديد

بغداد/ ستار الحسيني

اصدر اتحاد الصناعات العراقي مجلته المتخصصة (آفاق الصناعة) وقد تضمن العدد شرحا لقرار مجلس الوزراء الذي نص بموجبه على شمول القطاع الصناعي الخاص بالاعفاء من الرسم الكمركي وباستثناء المواد الاولية ومستلزمات الانتاج من الرسوم المقررة كما تضمن تحقيقات عن حماية الصناعة الوطنية والجهات المعنية بها، وتم نشر قرارات تهم الصناعيين كالقروض التي قررت لاصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة.

كما احتوى العدد مجموعة من الموضوعات المختلفة وفيها دراسة بعنوان (هل تخلق الخصخصة افاقا جديدة امام القطاع الخاص) فضلا عن قضايا ومعالجات اقتصادية ومنها الدعوة الوطنية الشاملة لدراسة الاوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية للعوائل العراقية. وفي ثنايا هذا العدد تقديم واستعراض لكل المعارض والمؤتمرات والعروض والملتقيات الصناعية والاقتصادية التي سوف تقام في عواصم العالم المختلفة وشرح واف حول وسائل المشاركة في هذه المهرجانات.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٠	١٤٧٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

اخبار اقتصادية موجزة

سناء النقاش

❖ خصص مبلغ (١٢٠٦١١٠٠) دولار من قبل الوكالة الامريكية للتطوير الدولي لبناء معهد كوردستان للادارة العامة KIPA واقامة دورات تدريبية مختلفة لتطوير قابليات الملاكات الادارية الحكومية وتم تخصيص مبلغ (٢٠٩٥٨٣٠٠) دولار من قبل المنظمة نفسها لبناء مركز كوردستان للمعلومات العامة بهدف تأمين المعلومات العامة وتبادل المعلومات بين الوزارات المختلفة لتطوير مهامها وتخصيص (٨٢,٦٨٧,٣٠٠) دولار من المنظمة المذكورة لبناء وتطوير مركز كوردستان باسلوب علمي وعصري.

❖تنفيذ مديرية توزيع كهرباء كركوك خطة كبيرة لتوسيع وتطوير شبكات الطاقة الكهربائية خلال الصيف الحالي بهدف تقليل ساعات القطع عن الأحياء السكنية كافة.

❖أصدرت مديرية الكمارك تعليمات جديدة بخصوص استيراد سيارات (المنفيست) حيث تنظم تصاريح كمركية وتتسلم مبالغ مالية بزيادة ٥٪ عن التصاريح القديمة من مستوردي سيارات موديل ٢٠٠٠ فما فوق وترسل المعاملات بموجب منافذ اصولية الى مديرية المرور العامة التي سوف تستقطع مبلغ لوحة التسجيل وهو (ثمانية الاف دينار).

معرض للكتب الاقتصادية

❖ اقام مركز المختار للدراسات والبحوث معرضه الاول للكتاب في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد ولمدة عشرة ايام بمشاركة دور نشر عربية متعددة وقد حظي هذا المعرض بأعجاب أساتذة الاقتصاد لما حمله من عناوين علمية مهمة وقد تطلع الطلبة الى تكرار هذه المعارض لانها تشكل مصادر مضافة لهم في رفد مكتباتهم الاقتصادية ، اما المعنيون بالشأن الاقتصادي من الباحثين والصحفيين فأكدوا أن المعارض النوعية المتخصصة مطلوبة وتزيد من المصادر المعلوماتية في وقت نحن احوج ما نكون فيه للمراجع الاقتصادية الرصينة والمعتمدة.

سوق العراق للاوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاربعاء المصادف 2005/5/11

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر الحالي	معدل السعر السابق	اعلى سعر تنفيذ	ادنى سعر تنفيذ	سعر اخر طلب شراء	سعر اخر عرض بيع	عدد العقود المنفذة
قطاع المصارف											
المصرف التجاري ع	109228504	1869919922	13.000	21.000	17.100	12.950	21.000	13.000	0.000	#####	106
المصرف الاسلامي خ	71746517	286107030	4.100	4.050	4.000	3.950	4.100	3.900	4.050	4.100	79
مصرف الشرق الاوسط خ	57807850	468611848	7.950	8.300	8.100	7.950	8.300	7.900	0.000	8.350	91
مصرف البصرة خ	64055491	342749117	5.350	5.350	5.350	5.450	5.450	5.250	5.300	0.000	70
مصرف دار السلام خ	3540000	129495000	36.000	38.000	36.600	34.000	38.000	36.000	37.000	#####	11
مصرف سومر التجاري خ	16256989	53503064	3.300	3.250	3.300	3.300	3.350	3.250	3.000	0.000	32
مصرف الخليج التجاري خ	6918006	63902171	8.500	9.500	9.250	8.150	9.750	8.500	9.250	9.750	19
مصرف الموصل خ	98041749	457469703	4.350	4.800	4.650	4.350	4.950	4.350	4.800	0.000	93
مجموع قطاع المصارف	427595106	3671757855									501
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 109.936											
قطاع الاستثمار											
الامين للاستثمار المالي خ	1469816	3567558	2.400	2.600	2.450	2.400	2.600	2.400	2.400	0.000	2
مجموع قطاع الاستثمار	1469816	3567558									2
بلغ الرقم القياسي لقطاع الاستثمار 116.571											
قطاع الخدمات											
الامين الطارية خ	404614	1213842	3.000	3.000	3.000	2.950	3.000	3.000	0.000	3.500	4
نقل المنتجات النفطية م	262497	950751	3.500	3.700	3.600	3.500	3.700	3.500	3.600	0.000	4
مجموع قطاع الخدمات	667111	2164593									8
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 100.671											
قطاع الصناعة											
نينوى غذائية م	247195	3127017	12.650	12.650	12.650	12.500	12.650	12.650	13.000	#####	1
الخياطة الحديثة خ	1619998	7834991	4.700	5.000	4.850	5.100	5.000	4.700	0.000	5.000	9
السجاد والمفروشات م	370355	2607485	7.150	7.150	7.050	7.300	7.000	7.150	7.000	0.000	3
بغداد لمواد التغليف خ	103563	2589075	25.000	25.000	25.000	25.000	25.000	25.000	0.000	0.000	1
بغداد للمشروبات الغازية م	39134977	257885106	6.650	6.650	6.600	7.000	6.650	6.350	6.350	6.750	98
التمور العراقية م	43973927	141919902	3.150	3.300	3.250	3.100	3.300	3.100	3.250	0.000	43
الصناعات الكيمياوية م	1298000	19676800	15.500	15.000	15.150	15.500	15.500	15.000	14.500	#####	9
الصناعات الالكترونية م	3010749	18180281	6.050	6.050	6.050	6.050	6.100	6.000	0.000	6.100	16
الصناعات الغذائية م	2478446	11727046	4.750	4.700	4.750	4.750	4.750	4.700	4.600	4.750	14
الاصباغ الحديثة م	1415000	13472500	9.750	9.500	9.500	9.900	9.750	9.400	9.400	9.500	17
المدرجات والانابيب م	1610063	14597231	9.200	8.900	9.050	9.700	9.250	8.900	8.900	9.500	19
صناعة الكارتون م	75000	581250	7.750	7.750	7.750	8.000	7.750	7.750	7.000	8.000	1
الاثاث المنزلي م	156192	670364	4.500	4.250	4.300	4.500	4.500	4.250	0.000	5.000	4
مجموع قطاع الصناعة	95493465	494869047									235
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 32.240											
قطاع الفنادق والسياحة											
فندق فلسطين م	3725000	279625000	77.000	75.000	75.050	81.000	77.000	75.000	0.000	0.000	10
فندق عشتار م	128000	9600000	75.000	75.000	75.000	85.000	75.000	75.000	70.000	0.000	4
فندق بغداد م	295220	28045900	95.000	95.000	95.000	94.100	95.000	95.000	93.000	0.000	3
الاستثمارات السياحية م	250000	12875000	51.500	51.500	51.500	51.500	51.500	51.500	50.000	#####	4
مجموع الفنادق والسياحة	4398220	330145900									21
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة 32.787											
قطاع الزراعة											
الاخاء للانتاج الحيواني خ	218750	251563	1.150	1.150	1.150	1.050	1.150	1.150	1.000	1.150	1
الاهلية للانتاج الزراعي خ	1100000	1815000	1.650	1.650	1.650	1.700	1.650	1.650	0.000	1.650	2
اسماك الشرق الاوسط خ	51055	132743	2.600	2.600	2.600	2.550	2.600	2.600	0.000	0.000	2
انتاج وتسويق اللحوم م	213397	2136470	10.000	10.050	10.000	10.000	10.050	10.000	0.000	0.000	2
مجموع قطاع الزراعة	1583202	4335776									7
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة 93.036											
المجموع العام للاسهم	531206920	4506840729									774
بلغ الرقم القياسي العام 55.783	عدد النقاط 0.079	الاهمية النسبية 0.142 %									